خطاب تونس
بمناسبة الاجتماع الثامن والثلاثين
للأطراف في بروتوكول مونتريال بشأن الموّاد المستنفدة لطبقة الأوزون
*** ***
كيغالي - رواندا: 2-6 نوفمبر 2026

بسم الله الرحمن الرحيم

السّيدة الرئيسة التنفيذية لأمانة الأوزون،

السّيدات والسّادة رؤساء الوفود،

السّيدات والسّادة الحضور،

يسعدني في بداية هذه الكلمة بأن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للسلطات الرواندية على كرم الضيافة وحفاوة الاستقبال، واختيار مدينة كيغالي المدينة الجميلة والرائعة لاحتضان هذا الاجتماع. كما أتقدم بالشكر والعرفان لأمانة الأوزون على حسن تنظيم هذا الاجتماع الهام الذي يصادف هذه السنة **الذكرى العاشرة لتعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال ودورها الرائد في إدارة شؤون الأمانة،** خاصة فيما يتعلق بالشروع في تطبيق مقتضيات تعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال، منذ دخوله حيز النفاذ بداية من غرة جانفي 2019.

السّيدة الأمينة التنفيذية،

إن تونس من البلدان التي تولي اهتماما بالغ الأهمّية للمسائل المتعلقة بالجوانب البيئية، وخاصة منها مسألتي استنفاد طبقة الأوزون والتغييرات المناخية، سعيا منها لرفع التحدّيات الوطنية والدولية من أجل تحقيق تنمية مستدامة واستمرار الحياة على الأرض نحو الأفضل.

السّيدة الأمينة التنفيذية،

انخرطت تونس في اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون وبروتوكول مونتريال بشأن الموّاد المستنفدة للأوزون منذ سنة 1989، وصادقت على كل التعديلات المدخلة عليه وآخره تعديل كيغالي، وتسعى بكل جهد وتفاني الإيفاء بتعهداتها الدولية تجاه البروتوكول من خلال تنفيذ

مشاريع إزالة المواد المستنفدة لطبقة الأوزون بدعم متواصل من الصندوق متعدد الأطراف للبروتوكول ومختلف وكالات التنفيذ الأممية. وقد مكنّت تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لإزالة المواد الهيدروكلوروفليوروكربونية (HCFC)، عن طريق تنفيذ مشاريع استثمارية في العديد من القطاعات وأخرى غير استثمارية، تشمل بالخصوص تأهيل قطاع التدريب المهني على حسن التصرّف في سوائل التبريد الفليورية والمعدّات المشتغلة بها، وبناء القدرات الفنية للتقنيين على تطبيق الطرق المثلى أثناء تركيز وصيانة أنظمة التبريد، وإرساء نظام وطني لإشهاد التقنيين وشركات الخدمات الناشطة في مجلات التبريد والتكييف والمضخات الحرارية. وقد خفضت تونس استهلاكها من هذه الموّاد بنسبة تناهز الـ 70% إلى موفى سنة 2025، ويقدر الأثر الإيجابي على المناخ تجنب انبعاثات ما يعادل كمية 917 ألف طن من ثاني أوكسيد الكربون مكافئ سنوي، ممّا يمكّنها من احترام تطبيق رزنامة الإزالة التدريجية المحدّدة في الغرض،

وتعمل تونس في الوقت الحالي، على إرساء منظومة وطنية لإشهاد التقنيين ومؤسسات الخدمات الناشطين في مجالي التبريد والتكييف، وتأهيل مراكز التدريب المهني ذات العلاقة بالوسائل اللوجستية طبقا للمعايير الدولية، من أجل إحكام التصرّف في سوائل التبريد الفليورية خاصة في مجال صيانة أنظمة التجهيزات العاملة بهذه السوائل، وإدراج حماية طبقة الأوزون والتخفيض من المواد الهيدروفليوركبونية HFC ذات القدرة المرتفعة للاحتباس الحراري، والتصرف الرشيد في سوائل التبريد ومسألة تحسين النجاعة الطاقية لتجهيزات التبريد والتكييف والمضخات الحرارية في البرامج الوطنية للتدريب المهني. علما وأن تونس تسعى للعب دور إقليمي في مجال التكوين والإشهاد وبناء القدرات الفنية في المجالات سالفة الذكر، وذلك بنشر تجربتها الناجحة لدى الدول المجاورة والمشابهة.

وفي هذا السيّاق، ولتدعيم الجهود الوطنية من التخفيض في واردات سوائل التبريد والتكييف الفليورية، فإن تونس توصلت بالتعاون مع وكالات التنفيذ وبدعم من الصندوق متعدد الأطراف إلى تركيز وتفعيل منظومة وطنية لاستعادة ورسكلة وإعادة تدوير هذه السوائل، والعمل على ترسيخ سياسة وطنية تتعلق بإدارة دورة حياة سوائل التبريد (LRM) المراقبة في البروتوكول، بالإضافة إلى تنفيذ برنامج وطني لدعم وتأهيل قدرات أعوان الديوانة من

الناحيتين الفنية واللوجستية للتصدّي للتجارة غير الشرعية للمواد المراقبة في بروتوكول مونتريال، وكذلك إعداد الأطر القانونية المناسبة في هذا السيّاق،

السّيدة الأمينة التنفيذية،

وفيما يتعلق بالمواد الهيدروفليوركربونية (HFCs) المصنفة ضمن كوكبة الغازات الدفيئة شديدة القدرة على الاحتباس الحراري، واعتبارا للتأثيرات البيئية السلبية لهذه الغازات على المناخ، فإن تونس صادقت على تعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال في أوت 2021، وأخضعت هذه المواد حيز المراقبة والتخفيض التدريجي، وذلك باعتماد **"نظام منح رخص التوريد"** و**"نظام إسناد الحصص السنوية"** لهذه المواد عن طريق إنجاز إطار قانوني في الغرض، وإسناد التصنيفات الديوانية لكل مادّة منها وتحيينها في سنة 2023 أخذا بعين الاعتبار توجيهات كل من أمانة الأوزون والمنظمة العالمية للديوانة، الشيء الذي ساهم في إحكام مراقبة هده المواد وإحداث بنك معلوماتي دقيق خاص بهذه المواد يمكّننا من حصر كافة مجالات استعمالاتها في جميع القطاعات،

وفي هذا السيّاق، شرعت تونس منذ بداية سنة 2024 في تنفيذ خطة وطنية للتخفيض التدريجي من المواد الـ HFC للمرحلة الأولى من تعديل كيغالي، وذلك بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبدعم من الصندوق متعدد الأطراف للبروتوكول، تشمل هده الخطة مشاريع استثمارية وغير استثمارية في العديد من القطاعات وخاصة منها في قطاعي التبريد وتكييف الهواء، حيث يمثل هذا القطاع ما يفوق 90 % من الاستخدامات الوطنية من المواد الـ HFC ويستهلك حوالي 30 % من جملة إنتاج الطاقة الكهربائية على الصعيد الوطني، وستمكن هذه الخطة من تحقيق الأهداف المرجوة وذلك بتخفيض الاستهلاك الوطني من هذه المواد بنسبة تناهز الـ 23% بحلول 2030 (ثاني أوكسيد الكربون مكافئ)، ومواصلة الجهود ذات الصلة بتحسين النجاعة الطاقية في قطاعي التبريد والتكييف، وتحيين معايير أداء الطاقة الدنيا (MEPS) نحو الأفضل بالتنسيق المحكم مع المؤسسات الوطنية المتخصصة في هذا المجال، الشيء الذي سيساهم في تخفيض الآثار البيئية الناجمة عن هذين القطاعين من الناحيتين المباشرة وغير

المباشرة، والعمل على استدامة قطاع التبريد. وتؤكد تونس من خلال هدا المسار، التزامها بتعزيز التحول نحو قطاع تبريد أكثر كفاءة واستدامة ومرونة، لما يتماشى مع التزاماتها المناخية وأهدافها في مجال الانتقال الطاقي، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

ورغم الجهود المبذولة في هذا الصدد، فإن تونس تبدي انشغالها حيال ارتفاع تكلفة التكنولوجيات البديلة المتوفرة في الوقت الحالي، خاصة في قطاعي التبريد والتكييف التي تعتمد سوائل تبريد طبيعية وذات قدرة منخفضة على الاحتباس الحراري، وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد الوطني، وهو ما يتطلب مزيد دعم ومرونة الصندوق متعدد الأطراف للبروتوكول لهذه المجهودات من الناحيتين الفنية والمالية،

السّيدة الأمينة التنفيذية،

في ختام هذه الكلمة، تجدد تونس التزامها بمواصلة مساهمتها البناءة في المسارات والمجهودات الدولية لرفع التحديات البيئية الإقليمية والكونية، وخاصة مسألة حماية طبقة الأوزون وتغير المناخ وغيرها من الملفات الكبرى ضمانا لتحقيق التنمية المستدامة،

شكـرا على حسن الانتباه والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.